وفي مواجهة هذا النفي، رفعت م.ت.ف. درجة التحدي، فأعلنت أسماء أربع شخصيات فلسطينية، من المناطق المحتلة، قالت مصادرها، انها قابلت، مؤخراً، رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير. وهنذ الشخصيات، كما وردت اسماؤها في بيان أصدره في تونس عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، هي: الناشر محمود أبو الزلف؛ ورجل الاعمال العري منصور الشوا؛ والمحامي جميل الطريفي؛ ورئيس جمعية الصليب الاحمر في رام الله عزالدين عريان (الين روث فليتشر وميشال سيلا، «م.ت.ف. تسمي أربعة فلسطينيين قالت انهم قابلوا شامين، جيرزاليم بوست، ١٩٨٩/٧/٢٥). امّا في اسرائيل، فعلّقوا على ذلك بالقول ان كثيرين من مصاوري شامير من الفلسطينيين عقدوا لقاءات عدة، في الماضي، مع وزراء هامين في الحكومة. وأوضع مصدر اسرائيلي ان م.ت.ف. استهدفت، من وراء تعميم التحدث حول الحوارات واللقاءات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، الآن، «خلق الانطباع بأن اسرائيل، وخصوصاً رئيس حكومتها، شامير، أجرت محادثات غير مباشرة مع م.ت.ف.». ونفى الناطق بلسان رئيس الحكومة الاسرائيلية، آفي بزنر، بصورة قاطعة، وجود اتصالات. وقال ان شامير «لم يقابل أعضاء في م.ت.ف.». واستدرك، لكنه «قابل فلسطينيين من الصف الأول' ». وأكد بزنر ان شامير «لم يمرّر أية رسالة الى م.ت.ف. ولم يتلق أية رسالة منها»، بل ان غرضه هو ابعادها من العملية [السلمية] والتركيز على سكان المناطق [المحتلة] فقط» (المصدر نفسه).

ورفضت م.ت.ف. عرضاً في الاتجاه الذي تحدث عنه بزنر، قدمته الولايات المتحدة الاميركية، ويدعو الى تشكيل وفد فلسطيني من قيادات محلية من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، يتولّى مهمة اجراء الاتصالات مع الحكومة الاسرائيلية للبحث في خطة اجراء انتخابات وتفاصيل المشروع الاسرائيلي الخاص بالخطة. وأبلغت الى الولايات المتحدة الاميركية أنها الجهة الوحيدة التي لها حق تحديد المحوف الفلسطيني من الخطة، باعتبارها المثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. أمّا الجانب الاسرائيلي، فأعلن ترحيبه بالاقتراح الاميركي، مشترطاً تمتع الحكومة الاسرائيلية بحق النقض مشترطاً تمتع الحكومة الاسرائيلية بحق النقض

(فيتو) على أي من الشخصيات التي سوف يتم اختيارها من بين الزعامات المحلية، في الضفة والقطاع. واعدّت اسرائيل قائمة تضمّنت أسماء الشخصيات المحظور انضمامها الى الوفد المقترح (القبس، الكويت، ٢٧/٧٧). وفي المقابل، قدمت م.ت.ف. الى الادارة الاميركية اقتراحاً، دعتها فيه الى تبنّي فكرة عقد اجتماع رسمي، وعلني، على مستوى سياسي بين وفد من م.ت.ف. وآخر يمثّل الحكومة الاسرائيلية في مقرّ الامم المتحدة، وفي حضور مندوبين عن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وعدم انتظار عقد مؤتمر دولي للسلام، وقبل أي تحرك جدّي الى اجراء الانتخابات في الضفة والقطاع. وحسب الاقتراح، يفترض ان يناقش الاجتماع المسائل المتعلقة بالانتخابات، خصوصاً طرق ووسائل الانتقال من مرحلة الانتخابات الى الحل الشامل، والدائم، للنزاع، الذي يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وأكدت مصادر أميركية ان م.ت.ف. تهدف، من وراء ذلك، الى فرض نفسها طرفاً، منذ البداية، في أية عملية سلمية جديدة؛ وضمان حل شامل للمشكلة الفلسطينية، وليس حلاً جزئياً ومؤقتاً؛ وإجراء مفاوضات حقيقية بين المنظمة واسرائيل تحت مظلة، ورعاية، الدول الخمس الكبرى، وعدم الاكتفاء بالاتصالات السرية، أو العلنية، وعلى مستويات غير عليا. الا أن الادارة الاميركية، التي أوردت مصادرها جميع التفاصيل هذه، رفضت أقتراح متف بمجمله واعتبرته شرطاً مرف وضاً، وطالبتها بالامتناع عن وضع شرط كهذا، مقابل موافقتها على اجراء الانتخابات (المصدر نفسه، ٢٩ _ ٣٠ / ١٩٨٩). وفي الوقت عينه تابعت واشنطن جهودها على جبهة الحوار مع م.ت.ف. وأرسلت تعليماتها الى سنفيرها في تونس، روبرت بيلترو، باجراء محادثات مع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد). من جهة أخرى، كشفت مصادر غربية ان واشنطن لا تزال تعارض عقد أي اجتماع بين بيلترو والرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات. وأوضحت ان ذلك ممكن، فقط، في حال وصل الحوار الاميركي _ الفلسطيني الى تفاهم على اجراء الانتخابات (المصدر نفسه، ٢٣/٦/ ١٩٨٩). وتابعت واشنطن محاولاتها، على صعيد المناطق المحتلة، للحصول على موافقة عدد